

28 February 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وتسعة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الاثنين، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١١/١٠

الرئيس: السيد بيدرو أويارثي..... (شيلي)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أسعدتم صباحاً حضرات أيها المندوبين والسفراء الموقرين. أعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين وتسعة بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفينا الكريمين: سعادة السيد ج. دايس، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والسيد مايكل سبينديليغر، الوزير الاتحادي المعني بالشؤون الأوروبية والدولية للنمسا. وإن حضوركما اليوم هنا يعد دليلاً سياسياً واضحاً على الأهمية التي توليها لعمل المؤتمر وللعمل الذي ينبغي أن يضطلع به هذا المؤتمر في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

وسيصغي باهتمام إلى الملاحظات التي سيبدونها في هذه المرحلة التي يحتاج فيها المؤتمر إلى بذل جهود خاصة لبناء توافق يسمح له بتنفيذ الولاية التي أنشئ من أجلها. أدعو المتحدث الأول، رئيس الجمعية العامة إلى أخذ الكلمة.

السيد دايس، تفضلوا لكم الكلمة.

السيد دايس (رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، معالي الوزير، أصحاب السعادة، يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم وأشكركم على دعوتكم وحضوركم.

إننا نعيش لحظات هامة مليئة بالوعود، ولئن كان المستقبل غير مؤكد. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية عدم تخيب آمال الرجال والنساء كافة. وقد تحدثت في الآونة الأخيرة أمام لجنة حقوق الإنسان وطالبت جميع الدول الأعضاء بالالتزام بمسؤولياتها.

وأحداث الأشهر الأخيرة كانت حافلة هي الأخرى فيما يتعلق بترع السلاح. وتمت إقامة مناخ سياسي مؤات مكن من إحراز تقدم في مجال نزع السلاح على الصعيدين الثنائي والدولي على السواء. ونجح كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية - وهما بلدان يمتلكان أكبر مخزونات للأسلحة النووية - في التفاوض على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ. وينبغي الإشادة بهذه النتيجة والتأكيد عليها. غير أن جهود نزع السلاح لا تقتصر على هذين البلدين، مهما كانت أهميتهما. إذ إن جميع الدول التي تمتلك الأسلحة النووية ينبغي أن تلزم نفسها على نفس المنوال بتقليص مخزوناتهما. فهذا أمر أساسي.

لقد قمت بزيارة هيروشيما في الخريف الماضي وهناك شعرت بالأهوال والمعاناة التي تتسبب فيها الأسلحة النووية. كما التقيت هناك بالأشخاص الناجين من هيروشيما وبأقارب الضحايا. كما التقيت رجالاً ونساءً أبدوا شجاعة فائقة في التزامهم بضمان عدم تكرار هذه المأساة أبداً. وبصفتنا ممثلين للمجتمع الدولي، يجب أيضاً أن نلتزم بترع السلاح ويجب أن نقوم بذلك جماعياً.

وفي الواقع، تستدعي أمهات المسائل الكبرى لعصرنا استجابات تتجاوز قدرات البلدان التي تتصرف بصورة انفرادية وتستلزم نهجاً يتجاوز مجرد اعتبارات الأمن القومي أو الإقليمي. وإننا نحتاج إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف وشاملة وفعالة. فنحن بحاجة إلى منظمة الأمم المتحدة ونحتاج إلى مؤتمر لنزع السلاح يتسم بالقوة ويضطلع بدور رائد في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

ويتيح لنا التقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة أساساً متيناً. وتعد النتيجة التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في نيويورك عام ٢٠١٠، علامة إيجابية تشير إلى التزام المجتمع الدولي بالعمل المتعدد الأطراف.

وكانت إحدى التوصيات التي تقدم بها المؤتمر قيام الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن مؤتمر نزع السلاح. وعُقد ذلك الاجتماع في أيلول/سبتمبر الماضي بنيويورك. وقد أتاحت لي الفرصة آنذاك لإلقاء كلمة ولعل بعضكم قد استمع إلى خطابي. وهو اليوم الخطاب ذاته. ويعد مؤتمر نزع السلاح المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح للمجتمع الدولي. وبالتالي فهو أداة جوهرية. وينبغي تعزيز عمل المؤتمر وفقاً لذلك. ويتعين عليه الخروج من المأزق. وهي مسألة ترتبط بمصادقية المحفل وبجميع أعضائه.

في الماضي، وفي الظروف الجيوسياسية المعقدة مثل الحرب الباردة، نجح المؤتمر، على سبيل المثال، في إبرام معاهدات دولية أساسية لنزع السلاح. فلماذا لا يقوم اليوم بنفس الدور الرائد؟

بصفتي رئيساً للجمعية العامة، يساورني بالغ القلق بسبب هذا المأزق المستمر. وأود أن أذكركم بالقرارات المتعددة التي وجهتها الجمعية العامة إلى المؤتمر. وبصفتكم دولاً أعضاء، تقع عليكم مسؤولية جعل المؤتمر أداة قوية وفاعلة. ومن المرغوب فيه دائماً أن تحظى مقررات المؤتمر بتأييد واسع، بيد أن قاعدة توافق الآراء لا ينبغي أن تصبح عائقاً أمام التقدم، ذلك أن التحلي بروح المرونة وإيجاد حلول توفيقية ضروريان للخروج من المأزق الحالي.

وبعد سنوات من الجمود، أصبحت وضعية مؤتمر نزع السلاح حرجة أكثر فأكثر. بيد أنني واثق جداً من إمكانية إحراز تقدم. ويعتبر اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠٩، بعد عدة سنوات من الجمود، خير مثال على ذلك. وهو يشكل أساساً متيناً يمكن استئناف العمل انطلاقاً منه.

وأؤيد أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، تأييداً كاملاً في جهوده الرامية لتنشيط عمل المؤتمر وأرحب بمبادرته التي دعا من خلالها المجلس الاستشاري إلى متابعة المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر والتقدم بتوصيات بشأن سبل تنشيط عمل المؤتمر. والجمعية العامة، باعتبارها الهيئة المؤسسة للمؤتمر، على استعداد للمساهمة في تنشيط هذه العملية.

ويعتبر نزع السلاح أحد أهم أهداف الأمم المتحدة وأنبليها. ويجب ألا ندخر جهداً لتحقيق هذا الهدف. ويعتبر ذلك مساهمة مهمة بغية تعزيز السلام والأمن ورفاه البشرية، وأود أن أعرب لكم باسمي الخاص ونيابة عن الجمعية العامة عن الشكر على جميع الجهود التي تبذلونها، فرادى أو مع وفودكم بغية تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة رئيس الجمعية العامة على ملاحظاتهم. والآن أدعو معالي الوزير مايكل سينديليغر للإدلاء بكلمته أمام المؤتمر.

السيد سينديليغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لمنحي فرصة إلقاء هذه الكلمة اليوم أمام مؤتمر نزع السلاح، ويسرني القيام بذلك إلى جانب رئيس الجمعية العامة السيد دايس. واسمحوا لي أيضاً أن انتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على العمل الذي اضطلع به خلال السنوات الماضية.

وقد كانت قضية نزع السلاح من بين الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية للنمسا منذ زمن طويل. وأصبحت النمسا عضواً في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٦ لأننا نرغب في المساهمة بأداء دور فعال داخل هذه الهيئة المهمة. وبرهن نجاح مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقتئذ عن القدرات الهائلة التي يتمتع بها المؤتمر بغية التوصل إلى إيجاد حلول توافقية قائمة على المشاركة البناءة لجميع الأطراف.

وخلال المرة الأخيرة التي حظيت فيها بشرف مخاطبة هذا الحفل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أُتيحت لي الفرصة لتأكيد موقف النمسا بصورة مفصلة فيما يخص عدد من القضايا المهمة، بما في ذلك تأييدنا لمعاهدة المواد الانشطارية واعتماد النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود وطول انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وقمت آنذاك باعتماد برنامج عمل بعد أكثر من عقد من الجمود. وعليه، كنت متفائلاً بأن ذلك، إلى جانب تزايد الجو الإيجابي في مجال الأمن الدولي، من شأنهما أن يفضيا إلى تحقيق تقدم حقيقي وملمس.

وقد شهدنا بالفعل تقدماً حقيقياً في مختلف المحافل حيث:

- دخلت المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية حيز النفاذ. وآمل أن يعمل تنفيذ هذه المعاهدة المهمة كدافع لبذل المزيد من الجهود من أجل نزع السلاح. وأود أن أعرب عن شكري للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للالتزامات التي تعهدا بها في هذا الصدد؛
- اعتمد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة، بتوافق الآراء، وثيقة ختامية في شهر أيار/مايو الماضي تتضمن خطة عمل طموحة بشأن نزع السلاح النووي؛

- تعهدت جميع الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة بمواصلة هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية؛
- اعترفت جميع الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة بأن استخدام الأسلحة النووية قد تنجم عنه كارثة إنسانية بالغة الخطورة؛
- اتفقت الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة على مناقشة القضايا المركزية للسياسة والنظرية فيما بينها بغية تيسير نزع السلاح النووي بصورة أسرع وتحقيق المزيد من السلامة والأمن لنا جميعاً وتقاسم ما أثمرت مناقشتها من نتائج معنا؛

- شهدنا كذلك في ميدان الأسلحة التقليدية تطورات إيجابية، أي دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ وقد أثبت الاجتماع الأول للدول الأطراف الذي عقد بلاو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على نحو مقنع أن هذه الاتفاقية هي إحدى التطورات المهمة في ميدان نزع السلاح على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. وتؤيد النمسا تأييداً فعالاً تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي، وبوجه خاص في مجال مساعدة الضحايا.

وكانت هناك نجاحات أخرى أنجزت مؤخراً في مجال نزع السلاح. غير أنها على غرار هذه الأمثلة الثلاثة أنجزت خارج إطار مؤتمر نزع السلاح.

وقد دام سجل الإنجازات القليلة التي حققها مؤتمر نزع السلاح لفترة طويلة بما فيه الكفاية. وبالنظر إلى الإنجازات التاريخية العديدة التي حققها هذا الحفل، ليس من العدل ببساطة ترك هذه الإنجازات تتضاءل عاماً بعد عام.

وخلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في أيلول/سبتمبر الماضي، كان فحوى الرسالة واضحاً. إذ إن مؤتمر نزع السلاح لم يعد ذا جدوى. ويواجه الآن الخطر الحقيقي المتمثل في أن يعفو عليه الزمن. وتعتقد الدول اعتقاداً راسخاً، أكثر فأكثر، بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يستعمل الخبرة والموارد المتاحة هنا في جنيف من أجل تحقيق أغراض أسمى بدل مناقشة مشاريع برامج العمل.

وعلى غرار العديد من حكوماتكم، ربما تفضل النمسا العمل ضمن مؤتمر نزع السلاح وفي إطاره غير أنه إذا لم تستطع هذه المنظمة تحقيق نتائج، فلا بد من استكشاف هياكل عمل بديلة هنا بجنيف.

وخلال الخريف الماضي، وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن جدول أعمالها تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ما لم يبدأ المؤتمر عمله عند نهاية دورته الحالية الأولى، ينبغي أن تعقد الجمعية العامة بنيويورك نقاشاً عاماً بشأن متابعة

الاجتماع الرفيع المستوى وبشأن عقد المؤتمر المقبل المتعدد الأطراف لزرع السلاح. ويجب أن نسعى إلى تحديد أو إقامة محفل يجري فيه القيام بأعمال مهمة بشأن أكثر القضايا إلحاحاً. وبطريقة مماثلة، ينبغي النظر في جعل التوزيع المقبل للموارد المتاحة لمؤتمر نزع السلاح متوقفاً على التقدم الفعلي المحرز.

وكذلك في هذا الصدد نرحب بالحضور الملتزم للرئيس دايس هنا اليوم. ويعتبر اهتمامكم سعادة الرئيس دايس بأعمال المؤتمر وتنشيط آلية نزع السلاح أمراً مشجعاً للغاية وأتعهد بتقديم دعمنا الكامل لمساعدكم في هذا الصدد. وستواصل النمسا متابعة هذه المسألة لكي نضمن، إلى جانب العديد من البلدان التي تدعمنا في هذه القضية، متابعة مجدية للاجتماع الرفيع المستوى تكفل عملية مثمرة لزرع السلاح.

وبالنسبة للنمسا، لا تعتبر هذه المسألة مسألة سياسية عشوائية. وبالنسبة للدول التي ليست أعضاء في تحالفات عسكرية، مثل النمسا، يعد أداء المؤسسات الأمنية المتعددة الأطراف عنصراً حيوياً لأمننا. ويعد نزع السلاح على الصعيد العالمي من القضايا الملحة التي تقتضي أن نوليها كامل اهتمامنا. ويطرح جهود منتديات نزع السلاح الرئيسية لفترة طويلة مشكلة أمنية خطيرة لا بد من معالجتها. ولذا لا يعد الشلل الذي أصاب المنتديات خياراً.

وقد قيل إن المشكلة ليست مرتبطة بالمنتدى ولكن تعزى إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. قد يكون ذلك صحيحاً. بيد أن الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح، مثل اتفاقية أوتواو لحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة أو الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، تبرهنان على إمكانية خلق الإرادة السياسية بواسطة عملية تفاوض.

وتولي النمسا أهمية كبيرة للمؤسسات المتعددة الأطراف التي جلبت لنا الاستقرار والأمن طوال عدة عقود. ومع ذلك، ليست هذه المؤسسات غاية في حد ذاتها. وفي وقت يسود فيه التفاؤل إزاء قضايا نزع السلاح، ترغب الشعوب التي تمثلها هنا في رؤية تقدم من حيث المضمون وليس الحفاظ على المؤسسات فحسب.

ونحن لا تنقصنا لا الخبرة ولا التجربة ولا الأفكار في جنيف. وقد تقدم العديد من الدول والخبراء المستقلين بمقترحات مهمة. وتتمثل إحدى نقاط الضعف التي تشوب مؤتمر نزع السلاح في قلة التفاعل مع المجتمع المدني وقلة تبادل الآراء ما بين الخبراء في الأوساط الأكاديمية والمنظمات الأخرى، ونحن نشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على الجهود التي يبذلها لسد هذه الثغرة. وأشجعكم على التحلي بروح الانفتاح في هذا الصدد. إننا نعيش في مرحلة يرغب فيها الجمهور في بلداننا الحصول على المزيد من المعلومات والتمتع بقدر أكبر من المشاركة. وخلال الأسابيع الماضية، شاهدنا هذه الرغبة التي عبر عنها المجتمع المدني بصورة واضحة جداً. ومن مصلحتنا أن نقوم بإجراء مناقشات شاملة في المنتديات المتعددة الأطراف.

وبغية تشجيع قيام حوار منتظم وشامل مع المجتمع المدني، تشرفت بافتتاح مركز فيينا لأبحاث نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة يوم الجمعة الماضي. وسيقوم كل من معهد مونتيري للدراسات الدولية ومركز جيمس مارتن لدراسات منع انتشار الأسلحة بإدارة هذا المركز بصورة مستقلة الذي سيعمل كمحور مفتوح وشفاف لتقديم خبرات وآراء مستقلة تهدف إلى المساهمة في الحوار الدولي بشأن نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة. وآمل أن يقوم هذا المركز بحفز المناقشة بشأن نزع السلاح في فيينا ويساعد أيضاً على التأثير في أسلوب التفكير في هذا الموضوع هنا في جنيف. وتعد القضايا المطروحة في غاية الأهمية. وينبغي أن نستعمل جميع القوى الإيجابية أفضل استعمال لتحقيق تقدم حقيقي ودائم في مجال نزع السلاح. وشكراً جزيلاً على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر معالي الوزير سبينديليغر على ملاحظاته وأود أن أدعو الوفود إلى التعبير عن آرائها بإيجاز وأن تكون مناقشتها مفعمة بالتفاعل قدر الإمكان. وستبقى الشخصيات الرفيعة المستوى حاضرة معنا حتى الساعة ١١:٥٠. والآن، أعطي الكلمة لمعالي السفير دو ماسيدو سوارس، الممثل الدائم للبرازيل.

لكم الكلمة، سعادة السفير.

السيد ماسيدو سوارس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. أود بادئ ذي بدء أن أشكر معالي الوزير جوزيف دايس، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مبادرته لزيارة مؤتمر نزع السلاح. ويعد هذا الإجراء من بين الإجراءات الابتكارية التي ميزت الرئاسة السويسرية. كما أرحب بسعادة الوزير سبينديليغر من النمسا وأشكره على الكلمات التي أدلى بها.

لقد رحبت الجمعية العامة، خلال دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بخصوص إنشاء ما سُمي آنذاك بلجنة نزع السلاح. وخلال تلك الدورة الاستثنائية، لم تقم الجمعية العامة بإنشاء مؤتمر نزع السلاح وإنما أنشأت هيئة نزع السلاح وعهدت إلى اللجنة الأولى بمعالجة المسائل المتعلقة فقط بنزع السلاح والأمن الدولي. ومن هنا الطابع الفريد من نوعه الذي تتمتع به هذه الهيئة التي لم تنشئها الجمعية العامة والتي لا تظهر في ميثاق الأمم المتحدة أو في هيكلها التنظيمي، ومع ذلك فإنها ترسل تقارير سنوية إلى الجمعية العامة التي بدورها تعتمد قراراً يمكن من تحقيق أغراض متعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية إلى جانب الأغراض السياسية.

وينبغي أن ندرس أفضل السبل التي تمكن الجمعية العامة ولجنتها الأولى من تعزيز دور مؤتمر نزع السلاح لأداء مهمته الخاصة المتمثلة في التفاوض في أمر صكوك قانونية بشأن نزع السلاح.

ويحضر كل عام، على الأقل نصف عدد الممثلين الدائمين لدى مؤتمر نزع السلاح الدورة التي تعقدها اللجنة الأولى، وبذلك يساهمون بفريق من جنيف يمتزج ويتفاعل مع ثقافة نيويورك. وتعد الدورات التي تعقدها اللجنة الأولى فرصة مهمة للدول الأعضاء، وأغلبيتها ليست ممثلة في مؤتمر نزع السلاح، لممارسة تأثير على أعمال المؤتمر. ومع ذلك، على المرء أن يعترف، كما حدث في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بأن القرار بشأن تقرير المؤتمر أصدره بالأساس ستة رؤساء ترأسوا دورات مؤتمر نزع السلاح إلى جانب عدد قليل من الدول الأعضاء فيه. ولو صدر القرار، على وجه الخصوص، عن وفود الدول التي ليست أعضاء في مؤتمر نزع السلاح لربما كان ذلك أكثر إثارة للاهتمام.

وكانت هناك مبادرة أخرى مفيدة تمثلت في الزيارات التي قام بها رؤساء اللجنة الأولى إلى المؤتمر قبل افتتاح دورة الجمعية العامة.

وترحب البرازيل، وهي الدولة التي تؤيد المفاوضات بشأن وضع اتفاقية لحظر الأسلحة النووية وبشأن جميع البنود الأساسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، بأي تأييد تعرب عنه الجمعية العامة لتحقيق هذه الأهداف. شكرًا سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسعادة السفير السيد أكرم، الممثل الدائم لباكستان.

لكم الكلمة، سعادة السفير.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكرًا لكم سيدي الرئيس. اسمحوا لي بأن أبدأ بالترحيب بالسيد جوزيف دايس، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والسيد مايكل سبينديليغر، وزير خارجية النمسا، لحضورهما هذا الصباح في مؤتمر نزع السلاح. وقد أصغينا بانتباه شديد إلى البيانين اللذين أدلى بهما ضيفانا الموقران وأرحب بهذه الفرصة لإقامة حوار تفاعلي معهما. وأود أن أتحدث هذا الصباح أساساً في سياق التعليقات المقدمة بشأن الاجتماع الرفيع المستوى ومتابعته.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح وأولوياته وأنشطته العامة المتعلقة بنزع السلاح ومراقبة الأسلحة، نرى أنه، بغية المضي قدماً في عملنا، على وجه الخصوص، في إطار الاجتماع ومتابعته، نحتاج إلى مراعاة الحقائق الدولية القائمة. وإذا لم نفعل ذلك، فلن يكمل عملنا هنا أو عمل الاجتماع الرفيع المستوى أو عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسه بالنجاح.

إن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ وبمعزل عن الهيئات الأخرى، كما سبق أن قلنا ولا زلنا نقول. ومن الواضح أنه يتأثر من جراء التطورات التي تطرأ على النظام السياسي الدولي. فكل دولة تحدد موقفها من جدول أعمال المؤتمر في ضوء تصوراتها للبيئة الأمنية؛ ومن المؤكد أنها لا تفعل ذلك على أساس جدول زمني مفتعل كما أنها لا تسعى إلى الدفع

يأخذى القضايا إلى الواجهة وفي نفس الوقت إهمال قضايا أخرى تتسم بنفس القدر من الإلحاح إن لم تكن أكثر إلحاحاً. ولا يمكن لعمل المؤتمر وبالفعل الآلية الدولية لزرع السلاح أن يمضيا قدماً إلا على أساس تحقيق الأمن لجميع الدول. فأى مبادرة لتقويض الأمن ولو في دولة واحدة لن تكلل بالنجاح. والمأزق الذي يعاني منه المؤتمر ليس ناجماً عن نظامه الداخلي أو أساليب عمله بل يعزى إلى الهواجس الأمنية التي تقلق الدول. وبناء على ذلك، ينبغي معالجة هذه الهواجس الأمنية لتسهيل عمل المؤتمر. ويشمل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح عدداً من المسائل الحاسمة وليست معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية البند الوحيد المدرج في جدول أعمالها. ولا يجوز أن تعامل أي مسألة معاملة تفضيلية مع استبعاد البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. وللأسف، إن ما نشهده اليوم ما هو إلا محاولات لرسم صورة تبرز المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أنها التدبير الوحيد الذي من شأنه أن يحقق نجاح مؤتمر نزع السلاح. وقد أصغينا إلى حجج مفادها أن المسألة الوحيدة التي آن الأوان للتفاوض بشأنها هي مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يمكننا أن نقبل بهذا التفسير وأنا على يقين أن هناك عدداً من البلدان لا سيما من مجموعة الـ ٢١، التي تتفق معنا.

لقد تابعنا عن كثب مناقشات ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة بنيويورك في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. والبيانات التي تم الإدلاء بها خلال الاجتماع الرفيع المستوى، خصوصاً البيانات التي أدلى بها نيابة عن ١١٨ بلداً من بلدان حركة عدم الانحياز، قد أوضحت بجلاء الرغبة الغامرة التي أبدتها أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في رؤية تقدم بشأن نزع الأسلحة النووية. وأكد الاجتماع الرفيع المستوى ما كان معلوماً من قبل أي أنه، من الناحية الموضوعية، إذا ما كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن أي مسألة من مسائل نزع السلاح في صفوف المجتمع الدولي، فإن هذا التوافق يتعلق بأهمية إنجاز تقدم ملموس صوب نزع السلاح. وينبغي أن يستجيب المؤتمر لهذه الدعوة ولا ينبغي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن يؤيد نهجاً أو تفضيلاً لا يحظى بدعم أغلبية المجتمع الدولي.

وقد يكون من المفيد أيضاً التفكير في المأزق الذي وقع فيه مؤتمر نزع السلاح لأكثر من ١٢ سنة خلت وتبين كيف أن القوى العظمى لم تسمح بأي دراسة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خلال تلك الفترة، بينما كانت تعمل هي نفسها على تحقيق اكتفائها الاستراتيجي من مخزونها. وأعلنت أن موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية آن أوان التفاوض بشأنه عند تحقيقها لهذا الاكتفاء. كيف ستساهم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة في نزع السلاح النووي في الوقت الذي أصبحت فيه غير مكلفة بالنسبة لمعظم القوى النووية؟ وفي هذا السياق، كنت أشعر ببالغ السعادة وأنا أستمع للتعليق الذي أبداه رئيس الجمعية العامة أن جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتخفيض مخزونها من الأسلحة النووية. وإننا نتفق تماماً مع هذا النهج.

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، تعد كذلك مسألة الضمانات الأمنية السلبية مسألة ملحة تستحق أن يوليها مؤتمر نزع السلاح اهتماماً عاجلاً. وبرهنت المناقشة الأخيرة خلال المؤتمر بشأن هذه المسألة المهمة، باستثناء أقلية ضئيلة، رغبة الدول الأعضاء في المؤتمر في إجراء مفاوضات للحصول على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً. وستكون هذه المفاوضات، إذا ما دارت بطريقة صادقة، بسيطة بيد أن نتائجها ستكون بالغة الأهمية.

لذا، وحسب رأينا فإن إلقاء اللائمة على المؤتمر بدعوى تقصيره في العمل بخصوص نظامه الداخلي ليس في محله وهو محاولة لتقديم تشخيص مبسط وأناي، إن صح التعبير، لوضعية سياسية وإستراتيجية دولية معقدة. وأي محاولة من شأنها تعديل النظام الداخلي للمؤتمر، وعلى وجه الخصوص، اللائحة المتعلقة بتوافق الآراء، ستقوض عمل المؤتمر وستضر بصورة خطيرة بالآلية العالمية لترع السلاح. وما يفوق ذلك أهمية أنه إذا أخرجت المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من إطار مؤتمر نزع السلاح، فلن تكون النتائج التي تسفر عنها هذه المفاوضات شاملة إذا لم تشارك دولة واحدة، أو أكثر، من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه المفاوضات. ونعتقد فيما يتعلق بالمناقشات بشأن تنشيط عمل المؤتمر في سياق الاجتماع الرفيع المستوى بأن أي محاولة ترمي إلى تنشيط عمل المؤتمر، كي تحظى بالمصادقية، ينبغي أن تشمل أيضاً جميع العناصر الأخرى للآلية الدولية لترع السلاح، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح. ويمكن القيام بهذه العملية من خلال عقد الدورة الاستثنائية الرابعة لترع السلاح والتي دعت إليها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد قام زميلنا الموقر، سفير البرازيل، بالتعقيب على المساهمة المهمة التي قدمتها لعملنا ولوجودنا كهيئة الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح وتركيز هذا الاجتماع الأساسي على مسألة نزع السلاح النووي. ويبدو أننا ضللنا طريقنا، وربما احتجنا، للاهتمام إلى طريقنا مجدداً من أجل تحقيق أهدافنا الأصلية، إلى عقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لترع السلاح.

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للصين، سعادة السفير وانغ كون.

لكم الكلمة، سعادة السفير.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بالسيد جوزيف دايس في مؤتمر نزع السلاح بصفته رئيساً للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ويُعرب عن تقديره لجهوده لمواصلة عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. كما يُرحب وفد الصين بالسيد سينديليغر، وزير خارجية النمسا في مؤتمر نزع السلاح. ولقد أصغى وفد بلادي باهتمام إلى آراء السيد دايس بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى

لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في المفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ووجهات نظرنا فيما يخص متابعة هذا الاجتماع هي:

أولاً، ينبغي، عند النظر في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، أن نقيّم أولاً مدى أثر الاجتماع الرفيع المستوى، الذي انعقد عام ٢٠١٠، الحقيقي على مؤتمر نزع السلاح. وكان الهدف من عقد الاجتماع الرفيع المستوى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن تضطلع كل دولة عضو بتقييم موضوعي ونظر جدي في مدى مساعدة الاجتماع في تحقيق هذا الهدف.

ثانياً، ينبغي عند النظر في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، إيلاء آراء جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الاعتبار التام. ونأمل أن الجهود المبذولة في هذا الصدد ستساهم وستعزز مركز مؤتمر نزع السلاح وستدعم في نفس الوقت النظام الداخلي المتفق عليه توافق آراء أعضاء المؤتمر، وكذلك منح قدر متساو من المعاملة والأهمية للهواجس الأمنية المشروعة لكل دولة.

وقد أعرب السيد دايس منذ قليل عن أمله في أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور رائد وأن يكون قوة دافعة لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح. ونحن نتفق تماماً مع هذا الرأي. ونعتقد أنه يوجد حالياً زخم إيجابي في عمل مؤتمر نزع السلاح، ذلك أن المؤتمر لم يعتمد فقط برنامج عمل بل إنه بدأ كذلك مناقشات منتظمة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل الجوهرية. ونؤيد بدء المفاوضات بأسرع وقت ممكن بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من الأعمال الموضوعية. ونأمل أن تقدر جميع الأطراف المشاركة الزخم الإيجابي الحالي وتحافظ عليه وتركز على توافق الآراء وتواصل العمل جنباً إلى جنب وتحاول بعث روح جديدة في مؤتمر نزع السلاح وتسعى جاهدة إلى إحراز تقدم بأسرع وقت ممكن. ومن جهتنا، سنواصل جهودنا الدؤوبة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لآيرلندا، سعادة السفير كور.

السيد كور (آيرلندا): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أرحب بالسيد جوزيف دايس، رئيس الجمعية العامة وأشكره على البيان الذي أدلى به هذا الصباح. كما أود أن أرحب بالسيد سيندليغر، وزير شؤون خارجية النمسا في هذه الدورة من دورات مؤتمر نزع السلاح وأشكره على البيان الذي أدلى به.

سيدي الرئيس، لقد أخذت الكلمة نيابة عن ألمانيا وآيرلندا وإيطاليا وسويسرا والفلبين وكندا والمكسيك ونيوزيلندا وهولندا. وقررت بلداننا الإدلاء ببيان مشترك لكبي تستعمل الوقت المحدود المتاح على أكفأ وجه. ونود أن نشكر، سيادة رئيس الجمعية العامة، على مشاطرته لآمالنا وتطلعاتنا وشواغلنا، ونتطلع إلى مشاطرته آراءنا وأفكارنا. وإنها المرة

الأولى التي يقوم بها رئيس للجمعية العامة بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح ومن ثم فإنها لحظة تاريخية تجسد المرحلة الحاسمة التي يمر بها المؤتمر في الوقت الحالي. بيد أن زيارة رئيس الجمعية العامة ما هي إلا حدث طبيعي نظراً لأن:

- أول قرار اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ كان بخصوص نزع السلاح وظل هذا الموضوع على الدوام يحظى بأولوية بالغة منذ ذلك الحين
- الجمعية العامة عقدت الدورة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح والتي نصت على الأهداف والمبادئ والأولويات التي بموجبها تعمل
- وأخيراً وليس آخراً، فالجمعية العامة، التي تتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تطلب من المؤتمر بانتظام الاضطلاع ببعض المهام وتلقى منه تقريراً سنوياً

ولذا تكتسي زيارة رئيس الجمعية العامة اليوم أهمية بالغة وتأتي في الوقت المناسب لأن العالم الخارجي يعلق آمالاً كبيرة فيما يخص آفاق معالجة القضايا العالقة لنزع السلاح ولأنه من الضروري تذكير المؤتمر بمسؤولية الوفاء بولايته والتفاوض ولأن الجمعية العامة تراقب بفارغ الصبر وبقلق بالغ حالة الجمود التي تعترى مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، يعد الاعتماد الناجح بدون تصويت للقرار بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى (A/RES/65/93) تأكيداً على اهتمام الجمعية العامة بمواصلة رصد الحالة والمساهمة في إيجاد حل.

ونود أن نقترح اليوم، كفكرة ملموسة، شروع للجمعية العامة في نقاش خلال دورتها الخامسة والستين في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. وهناك حاجة ماسة إلى إجراء نقاش مركّز حول هذا الموضوع. وينبغي أن يجري هذا النقاش في المستقبل القريب وأن يقيم جسراً مع الدورة السادسة والستين للجمعية العامة التي ينبغي، حسب رأينا أن تجد حلاً لهذه القضية المهمة. وينبغي أن يستند النقاش إلى إسهامات موضوعية تشمل الإسهامات المقدمة من جنيف.

وإن وفودنا مستعدة للمشاركة بنشاط في العمليات التحضيرية وفي النقاش على حد سواء.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً جزيلاً سعادة السفير.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للجزائر، السفير السيد الجزائري.

لكم الكلمة سعادة السفير.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ولوزير شؤون خارجية النمسا لزيارتهما اليوم التي تبرهن على اهتمامهما بمؤتمر نزع السلاح.

وإنها مناسبة جلييلة تتيح لنا فرصة تبادل وجهات النظر بشأن سبل تمكين المؤتمر من أداء ولايته مما يؤكد من جديد دوره كمنتدى فريد ومتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، كما أشار إلى ذلك رئيس الجمعية العامة منذ لحظات.

وإن زيارته وهي أول زيارة لرئيس للجمعية العامة وتلي الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أهمية مسائل نزع السلاح ضمن برنامج الأمم المتحدة وأهمية الشواغل التي تساور المجتمع الدولي.

وتوجهت إلينا الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال دورتها الخامسة والستين، وكذلك خلال دوراتها السابقة، بعدد من القرارات تلتبس فيها من المؤتمر، في جملة أمور، اعتماد برنامج عمل بأسرع وقت ممكن ومعالجة بعض القضايا المهمة.

ورغم الطابع الملح للمسألة، لم نستطع للأسف الاستجابة بصورة إيجابية لهذه النداءات مما أطال حالة الجمود أو الخمول داخل مؤتمر نزع السلاح.

وهذه حالة خاصة بمؤتمر نزع السلاح التي اعتقد أنه تعافى من هذا الشلل بعد أن اعتمد بالإجماع المقرر CD/1864 في عام ٢٠٠٩ برئاسة الجزائر. وكان من بين أعضاء فريق الرؤساء الستة في ذلك الوقت، السفير كريستيان ستروغال، الذي قدم لي دعماً قيماً في تلك المناسبة.

وكانت تلك الوثيقة، وهي نتيجة حل توفيقي، دعامة متينة يمكن أن ينطلق منها عمل مهم، شريطة أن يتقدم العمل في نهاية الأمر نحو ولايات تفاوضية بشأن جميع القضايا ذات الأولوية، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي كما ذكرنا بذلك منذ قليل زميلنا الممثل الدائم لباكستان.

بعبارة أخرى، تتمثل إحدى مزايا اعتماد نهج شامل يشمل تبني مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل كامل ومتوازن في معالجته للهواجس الأمنية لجميع الدول الأعضاء.

وما زالت الجزائر تؤمن بأن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المناسب لإيجاد حلول جماعية وتفاوضية ومن فإنه يحظى بقبول الجميع، بغية تفادي التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.

وإننا نشاطر شواغل السيد سبينديليغر بشأن المأزق الذي يوجد فيه مؤتمر نزع السلاح. ذلك أن وجوده المستمر لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاتها في غياب النتائج.

بيد أننا لا نعتقد أن استعمال أطر متوازنة سيتيح أجوبة ملائمة لمعالجة قضايا السلام والأمن.

وعلاوة على هذا، كما سبق أن أكد على ذلك آنفاً السيد مراد مدلسي، وزير خارجية الجزائر في الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح "لا يمكن لدورة عادية للجمعية العامة أن تجرّد مؤتمر نزع السلاح من اختصاصاته أو تضيف الشرعية على إزالة أحد المواضيع الأساسية المدرجة في إطار ولايته".

ولذلك يبدو لنا، أنه سيكون من الضروري، إذا استمر المأزق، عقد دورة استثنائية رابعة وفقاً للطلب الذي تم التعبير عنه في القرار ٦٥/٦٦، من أجل دراسة مسائل نزع السلاح في سياقها العالمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير.

أعطي الكلمة الآن للسفير صو، الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكم الكلمة، سعادة السفير فأنتم آخر متكلم.

السيد صو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): شكراً، سيدي الرئيس. يرحب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برئيس الجمعية العامة وبوزير خارجية النمسا ويعرب عن شكره للبيانات المتعلقة بتنشيط مؤتمر نزع السلاح.

لقد بذلت الدول الأعضاء في المؤتمر جهوداً ومساهمات دؤوبة في مشروع برنامج العمل وفي إطار الجهود الرامية إلى بدء مناقشات موضوعية كذلك. بيد أن جميع هذه الجهود لم تسفر عن نتائج جيدة خلال السنوات الماضية.

ويظل مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في ميدان نزع السلاح. وفي هذا السياق، يرى وفد بلادي أنه ينبغي مناقشة جميع المسائل المتعلقة ببنود جدول الأعمال داخل المؤتمر وليس خارجه وإلا فسيعيق ذلك تقدم أعمال المؤتمر. وكما أكدت على ذلك بلدان عدم الانحياز أثناء الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك العام الماضي، ينبغي أن تكون أي متابعة للمؤتمر شاملة وقيادة جميع الدول الأعضاء.

لذلك يرى وفد بلادي، كما قال ذلك سفير الصين أيضاً، إنه ينبغي معالجة جميع أنشطة المؤتمر بطريقة شاملة ومتوازنة وإنه ينبغي احترام مبدأ توافق الآراء على النحو المنصوص عليه في نظامه الداخلي احتراماً كاملاً. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً إيلاء الشواغل المشروعة لجميع البلدان الاعتبار التام. وهذه وجهة نظر وفد بلادي. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً.

أعطي الكلمة للسيدة أدامسون وأرجو المذكرة لأنني لم آخذ علماً على النحو الواجب برغبتها في الكلام.

أعطي الكلمة لنائب ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيدة أدامسون.

تفضلي سيدي لك الكلمة.

السيدة أدامسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية): شكراً جزيلاً لكم، سيدي الرئيس، وشكراً أيضاً لضييفكم الرفيعي المستوى لحضورهما رغم ضيق الوقت وكثرة انشغالاتهما. وأعتقد أنه انطلاقاً مما سمعتم اليوم، سترون أن هناك قدراً كبيراً من الاهتمام بشأن مزيد من التفاعل بين نيويورك وجنيف فيما يخص مستقبل مؤتمر نزع السلاح وآليته.

وأود أن أرجع إلى الوراء بشأن مسألة كنت قد أشرت إليها عندما كان الأمين العام بيننا خلال شهر كانون الثاني/يناير وتتعلق بالدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح هذا العام. وأعتقد أننا نعترف جميعاً بأن هذا العام عام غير عادي يمر به مؤتمر نزع السلاح، لذلك، ونحن نتجه نحو الدورة المقبلة للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر، أعتقد أنه ينبغي أن ننتهز كل فرصة للتفاعل مع المجلس الاستشاري. وبناء عليه، فإنني أتساءل عما إذا كان بإمكان المجلس الاستشاري التوجه - ربما عن طريق الجمعية العامة نفسها - إلى بعض الآليات المتوافرة لدينا، بما في ذلك بواسطة مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، للتماس أفكار الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وتحدث عدد قليل جداً من زملائي عن ضرورة إقامة نقاش شامل وأنا أتفق تماماً مع ذلك. وأعتقد أنكم استمعتم إلى بعض البيانات الواضحة التي أدلى بها الزملاء هنا بشأن شواغلهم، ولذلك أمل أنكم ستبلغون الأمين العام والمجلس الاستشاري بأنهما ينبغي أن يفكرا في سبل محاورتنا هنا وفي نيويورك على السواء قبل أن نجد أنفسنا على عتبة الدورة المقبلة للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر فنجد أنفسنا مضطرين للإسراع في اعتماد قرار. وأعتقد أن أماننا بضعة أشهر ينبغي خلالها أن نستعمل خبرة المجلس خير استعمال. شكراً لكم مرة أخرى على حضوركم وقضائكم وقتاً معنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أطلب إليكم سيدي رئيس الجمعية العامة التفضل بتقديم إجابة موجزة.

الكلمة لكم سيدي الرئيس.

السيد دايس (رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة) (تكلم بالفرنسية): أشكر جميع المتحدثين على مساهمتهم في هذه المناقشة ويسرني أن أسمع، كما قالت ممثلة المملكة المتحدة منذ لحظات، أن هناك اهتماماً في جنيف بإقامة مزيد من التفاعل بين جنيف ونيويورك. وسأخذ هذا بعين الاعتبار لأن ذلك بالفعل أحد أهداف زيارتي إليكم اليوم. ولم أحضر هنا لأوبخكم أو أنتقدكم أو أبدي أي رأي بشأن مسائل محددة. بيد أنني بودي على أية حال أن أتطرق لنقطتين في سياق إجابتي على جميع الأسئلة التي أثيرت، وأن أشرح موقعي.

ففيما يخص النقطة الأولى، يتمثل هدي وغرضي والدور الذي أضطلع به في تقوية منظمة الأمم المتحدة قدر المستطاع وتعزيز مصداقيتها. وإنه لا يسعني إلا أن أوافق على النداء

الذي وجهه لنا الممثل الدائم للصين للقيام بدور رائد. وحسب نظر الرجال والنساء عبر أرجاء العالم، فمن مسؤولية هيئات الأمم المتحدة، سواء تعلق الأمر بالجمعية العامة أو بمجلس الأمن أو مؤتمر نزع السلاح، أن تبين الطريق للمضي إلى الأمام. وعليه ينبغي أن نرتقي إلى مستوى هذه التطلعات، وكل جهودي تصب في هذا الاتجاه. وحيث إنني أقف هنا اليوم للحديث عن نزع السلاح، أود ببساطة تذكيركم بأن الأهداف الرئيسية الثلاثة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة هي حفظ السلام والأمن (وهل من مسألة يمكن أن تكون أكثر ملائمة في هذا الصدد من نزع السلاح؟) والتعاون (يتعين أن نسعى جميعاً إلى التعاون) والأمر الأكثر أهمية هو إقامة الصداقة بين الشعوب. وعندما يتحدثون أن مناقشاتكم يعترها الجمود، فقد ترغبون في التفكير في هذه المطالب ليس في الدفاع عن مصالح كل بلد فقط وهذا أمر مشروع تماماً، ولكن أيضاً للسعي إلى تحقيق المنفعة العامة والصداقة بين الشعوب.

كما أنني أحضر هنا، وأنا لا أشغل أي وظيفة رسمية في بلدي، لكي أمثل المواطن والرجل العادي أو المرأة العادية في الشارع. وعلينا جميعاً، سواء هنا أو في نيويورك، أن نسأل أنفسنا عما ينتظره منا كل هؤلاء الناس الذين يعلمون، وأعود هنا إلى مسألة الأسلحة، أن أي سلاح يمكن أن يستهدف المدنيين البسطاء في أي وقت، كما ثبت ذلك في الماضي القريب. وعلاوة على ذلك، ينطوي أي استعمال لسلاح نووي على تحمل مسؤولية أو قبول حصول ضرر فظيع يلحق بالسكان المدنيين. ولذلك يسأل هؤلاء المدنيون البسطاء أنفسهم، "ماذا يفعلون في نيويورك؟ ماذا يفعلون في جنيف؟". أحثكم على العمل كي نستطيع إفادتهم بأجوبة. وعندما نستدعي عمال إصلاح لترميم وصيانة منازلنا، نثبت كل مساء لنرى أنهم أنجزوا تقدماً مهماً، سواء قاموا بعملهم أم لا. وينبغي أن تدركوا أن السكان المدنيين يسألون أنفسهم هذه الأسئلة. ولهذا ألتمس منكم أن تقبلوا دعوة المؤتمر إلى القيام بدور رائد.

وأخيراً، أود أيضاً الإجابة على ممثل آيرلندا الذي طرح سؤالاً محدداً. ويمكن أن أقول لكم أولاً إن بنود جدول الأعمال لم يُدرج بعد في الجدول الزمني (البنود التي لم تتأكد بعد للجلسات العامة) هو البند المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر بشأن تنشيط المؤتمر وما إلى ذلك. وأعدكم أننا سنناقش هذه المسألة خلال اجتماعي المقبل مع الأمين العام، حيث إنه يتعين أن نعمل معاً بشكل وثيق.

سيداتي سادتي، بهذا أختتم ما كنت أود قوله. وكان هناك سؤال آخر أثاره المتكلم باسم باكستان. وفيما يتعلق بتصريحه وأنه ينبغي أن تقلص جميع الدول ترساناتها - وبشأن هذه النقطة، أتحدث بصفتي الشخصية وبناء على اعتقادي الشخصي - أرى أنه يجب أن نسعى جميعاً لإيجاد حل نهائي، ألا وهو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا يرجع إلى السبب الذي قدمته سابقاً، فمن غير الممكن أن نتصور استعمال سلاح من هذا القبيل دون آثار خطيرة على السكان المدنيين وهو ما يتناقض تناقضاً صارخاً مع المبادئ التي تقوم عليها منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نغادر، دعونا بإيجاز نعرب عن شكرنا للرئيس الجمعية العامة، السيد دايس والمعالى الوزير السيد سيينديليغر، على الرسائل السياسية الواضحة جداً التي وجهها وعلى الملاحظات التي أبدتها. كما نشكركم على الأفكار التي اقترحتها وإننا على ثقة، سيدي الرئيس، بأن الجمعية العامة ستواصل أيضاً جهودها لتنشيط هذا المحفل. وقد طرحت أفكار اليوم وتمت الإشارة إلى المجلس الاستشاري. وأود أن أقول بأنه يمكنكم أن تكونوا على يقين بأن هذا المحفل سيواصل جهوده لتنفيذ مهام ولايته.

أقترح تعليق الاجتماع لبضع دقائق كي يتسنى لنا مرافقة الرئيس والوزير إلى خارج قاعة المؤتمر ونستأنف الاجتماع بعد ثلاث دقائق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشركم على مشاركتكم وأعتقد أن هذا الحوار التفاعلي كان مفيداً. وقد تحقق بنجاح باستعمال شكل الاجتماع الذي اعتمدناه خلال زيارة الأمين العام. وأود أن أحيطكم علماً أن أول متكلم سيتحدث في ظهيرة اليوم على الساعة ١٥/٣٠ هو وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وسيلها بعد ذلك على الساعة ١٥/٤٥ - وهذا توقيت تقريبي بطبيعة الحال، مع السماح ببعض المرونة - وزير خارجية كندا، ويلييه وزير خارجية فنلندا وبعد وزير خارجية تركيا، ونختتم بكلمة وكيل وزارة شؤون العلاقات المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان بالمكسيك. هذا هو برنامج الاجتماع لفترة ما بعد الظهر وسنجتمع على الساعة ١٥/٣٠.

هل هناك أسئلة أو شواغل أخرى؟

إذا لم يكن الأمر كذلك، ستختتم الاجتماع وأشركم مرة أخرى على مشاركتكم وسنلتقي على الساعة ١٥/٣٠.

شكراً لكم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.